بقلم: رامي شَمَا

الفساد في لبنان يتزايد... والقوانين لا تجد من يناقشها أو يقرها

صادق المجلس النيابي اللبناني في تشرين الأول/ أكتوبر 2008 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لكنه انضم رسميًا إلى هذه الاتفاقية في نيسان 2009. وتأتي أهمية الاتفاقيات الدولية من أنها تسمو على القوانين الوطنية، وبالتالي تفرض –على أية دولة– تحديث القوانين وتطويرها بما يتماشى مع هذه الاتفاقيات.

في ظل التجاذبات السياسية والنزاعات القائمة في لبنان، أصبح عمل الحكومة اللبنانية معطلاً، بحيث أن عليها أن تقرّ أكثر من 300 بند مجمد على جدول أعمالها، مما أدى إلى ركود سياسي سيطر بالتالي على عمل البرلمان، فأصبح غير فاعل ولا يعمل على إقرار القوانين وتشريعها كما هو مذكور في الدستور اللبناني.

حسب تقرير «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد» لعام 2010، الذي يعكس نتائج مؤشرات مدركات الفساد، يأتي لبنان في المرتبة 127 من أصل 178 عالميًا، بعد أن كان يحتل المرتبة 102 من أصل 180 في العام 2008. فقضية الفساد بلبنان في تزايد مستمر، ولا بد أن يكون هناك أسباب عديدة لهذا التراجع.

من المواد الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة 5، التي تنص على أن يتم العمل على وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. يتبع ذلك في المادة 6 و13 أن يكون هناك هيئة «مستقلة» تشرف على آلية مكافحة الفساد. وغياب هذا من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تزايد نسبة الفساد، وهو مرتبط

أساسًا بالوضع السياسي، فالحكومة اللبنانية والبرلمان اللبناني منشغلان في حل النزاعات السياسية فقط، وترك القوانين الجاهزة للتقييم والتشريع خارج جداول أعمالهما، ومنها القوانين التي بإمكانها المساهمة في مكافحة الفساد.

خلال الانتخابات النيابية في العام 2009، شهد لبنان محطات شديدة الأهمية من حيث تقييم نسبة الفساد، فقبل الانتخابات وافق المجلس النيابي على اقتراح بتعديل قانون الانتخابات النيابية، وكان من بين بنوده السماح للمجتمع المدني بمراقبة الانتخابات والإنفاق الانتخابي. وبعد الانتخابات النيابية أطلقت «الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات» تقريرًا ذكرت فيه عدد المخالفات، كان بينها موضوع الرشاوى التي دُفعت من قبل معظم الجهات السياسية، وهذا يمثل شكلاً من أشكال الفساد الذي ينعكس سلبًا على عمل مؤسسات الدولة، وبالتالي على المواطن. إن موضوع الرشاوى غير مرتبط فقط بالانتخابات، بل بالحياة العامة التي نعيشها كل يوم، فعلى سبيل المثال، إذا أراد المواطن أن يحصل على إفادة عقارية من الدوائر العقارية الرسمية، عليه أن يدفع حوالي 4 أو 5 أضعاف تكلفة الإفادة في صورة «رشاوى»؛ لأن معظم المعاملات لا تُنجز إلا إذا قبض الموظف «الرسمي» الذي هو بخدمة الناس مبلغًا معينًا لنفسه.

وخلال الانتخابات البلدية في العام 2010، ساهمت القوانين بتسهيل عملية الرشاوى،

في ظل التجاذبات السياسية والنزاعات القائمة في لبنان، أصبح عمل الحكومة معطلاً، مما أدى إلى ركود سياسي سيطر بالتالي على عمل البرلمان، فأصبح غير فاعل ولا يعمل على إقرار القوانين وتشريعها.

فالقانون المقترح من وزارة الداخلية والبلديات لم يوافق عليه من قبل المجلس النيابي، وبالتالي لم يكن هناك سقف معقول لصرف الأموال على الانتخابات والحملات الدعائية. وعلى سبيل المثال، القانون البلدي يعود إلى العام 1977، وقد أدخل عليه بعض التعديلات لكنها غير كافية لمكافحة الفساد على نطاق السلطة المحلية (المجلس البلدي)، وبالتالي فإن بعض القوانين اللبنانية تساعد على تزايد الفساد.

وعلى الجانب الآخر، ليس هناك في لبنان أي قانون يعطي المواطن الحق في الوصول إلى المعلومات، وكان هناك اقتراح قانون الحق في الوصول للمعلومات من قبل عدد من النواب بالتعاون مع وزير الداخلية والبلديات في العام 2009، لكنه لم يُقرّ في المجلس النيابي إلى يومنا هذا. كما أنه حتى لو أقرّت القوانين في المجلس النيابي، فإن العمل يجب أن يستمر لإيجاد المراسيم التطبيقية لمعظمها؛ لأنه بدون هذه المراسيم لا تكون هذه القوانين فعّالة.

أما بالنسبة لدور المجتمع المدني والإعلام في لبنان فهو مقيد وغير قادر على مكافحة الفساد بالطريقة الصحيحة. فالإعلام وبعض مؤسسات المجتمع المدني يدعمها سياسيون أو نافذون، وهذا يجعلها غير مستقلة ولا تملك القدرة على محاسبة الدولة أو مساءلتها ، وبالتالي غير قادرة على مكافحة الفساد.

الحكومة والبرلمان منشغلان في حل النزاعات السياسية فقط، وتركا القوانين الجاهزة للتقييم والتشريع خارج جداول أعمالهما، ومنها القوانين التي بإمكانها مكافحة الفساد.

وعلى هذا، فمن الواضح أن أسباب الفساد في لبنان ناتجة عن تاريخ مليء بالنزاعات والحروب، بالإضافة إلى نظام سياسي مبني على الطائفية والزبائنية. ومن هنا، لا بد من التفكير في حلول عملية تطال معظم المجالات، وعلى الجميع – المواطن، والدولة اللبنانية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والإعلام– أن يتعاونوا معًا للحد من الفساد الموجود في لبنان.. وهذه الحلول من الممكن أن تتمحور حول التالي:

أولاً، على الحكومة والبرلمان اللبنانيين العمل على إنشاء «هيئة مستقلة» لمكافحة الفساد، تكون مكونة من أشخاص ذوي خبرة في هذا الموضوع، وغير تابعين أو متأثرين بالسياسة المحلية المبنية على الطائفية والمذهبية، لكي تكون باستطاعة هذه الهيئة أن تحاسب أي مواطن موجود في السلطة أو خارجها. بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على قانون حماية كاشفي الفساد، مما يساعد على تشجيع المعنيين بالكشف عن الفساد في مختلف القطاعات بدون خوف. وبعد ذلك، يجب العمل على تحديث إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، هذه الإستراتيجية يجب ألا تكون حكومية فقط، بل يجب أن تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفوق هذا كله، يجب العمل على تعديل القوانين اللبنانية بما يتناسب مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبالتالي العمل أيضًا على مراقبة تطبيق هذه القوانين على كافة الأراضي اللبنانية.

ثانيًا، على المجتمع المدني أن يكون في الموقع المراقب لعملية الفساد ليستطيع مكافحته. كما أن عليه توسيع الجهود التي عمل عليها خلال السنوات السابقة، وتفعيل دوره في استقطاب الشباب بدلا عن أن ينضموا إلى الأحزاب السياسية المبنية على الطائفية وعدم تقبل الآخر. ومن أهم النقاط التي على المجتمع المدني مراعاتها، توحيد الجهود المبذولة في مكافحة الفساد، والعمل على إنشاء شبكات وطنية وعالمية تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني في هذا المجال.

ثالثًا، على الإعلام أن يساهم في العمل على إقرار القانون المتعلق بالوصول إلى المعلومات، بما يساعد على تفعيل دوره في مكافحة الفساد، من خلال استعمال المعلومات اللازمة للحد منه. لكن قبل ذلك، على الإعلام نفسه أن يطبق مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد داخل المؤسسات الإعلامية، عبر تطوير معايير عملية، ونظم جديدة للممارسات، تساعد على الحد من التدخلات الخارجية من قبل السياسيين والنافذين.

رابعًا، على القطاع الخاص أن يكون شريكًا أساسيًا في مكافحة الفساد، من خلال اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة كقاعدة أساسية تحكم عمله. فعندما تعمل معظم مؤسسات القطاع الخاص ضمن معايير وقواعد الممارسة التي تحسن من نوعية العلاقة مع الزبائن، سيساعد هذا على اتباع المنافسة الحرة، وبالتالي الابتعاد عن السيطرة المباشرة وغير المباشرة من قبل السياسيين والنافذين.

خامسًا، على المواطنين أن يعملوا على المسئولية الذاتية، وأن يتبعوا القوانين التي تساعدهم على الوصول إلى حقوقهم. فمن أهم الصفات التي تساعد على مكافحة الفساد في لبنان، أن يكون المواطن نزيهًا، ولا يعتمد على الوساطة في الوصول إلى ما هو حق من حقوقه، مما يساهم في تقليل نسبة الفساد الموجودة في بعض المعاملات المتعلقة بالمواطن وحقوقه. وأخيرًا، من أهم الأساليب لمكافحة الفساد زيادة وعي المواطنين، وبالأخص الأطفال والناشئة والشباب في المدارس والجامعات، بحيث تضم مادة التربية المدنية مواضيع تتعلق بالممارسات التي على المواطن أن يطبقها. وهذا بدوره سوف يرسخ لدى الطلاب روح الانتماء إلى الوطن بدل الانتماء إلى المجموعات الطائفية.

الفساد في لبنان لم يظهر نتيجة سبب واحد، وهو ليس مسئولية طرف واحد من الأطراف. إن العمل على مكافحته ليس بالعمل السهل في ظل الوضع السياسي الراهن، المتأثر بالوضع الدولي. ويجب أن يكون لدى المواطنين، والحكومة والبرلمان، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والإعلام، الإرادة الجدية للعمل معًا؛ لأن هذا هو أساس الوصول إلى وطن خالٍ من الفساد.

المجتمع المدني والإعلام مقيدان ولا يمكنهما مكافحة الفساد.. فالإعلام وبعض مؤسسات المجتمع المدني يدعمها سياسيون أو نافذون، مما يفقدهما الاستقلالية والقدرة على محاسبة الدولة أو مساءلتها.